

تمثل سبباً رئيسياً لتبرعات الصهيونية العالمية وأصدقائها، ولأن عملية اسكان المهاجرين، تنشط حركة البناء، وهذه بدورها تنشط حركة الانتاج الصناعي للسلع بمشاركة الاسكان. ويمكن تصور الانعكاسات الاقتصادية السلبية جداً على اقتصاد الكيان الصهيوني بسبب ما يمكن وصفه بتوقف الهجرة اليهودية الى الكيان الصهيوني، والارتفاع المستمر للتضخم في اقتصاد الكيان الصهيوني بسبب الأوضاع العالمية الاقتصادية من ناحية، وبسبب الطبيعة المصطنعة للصناعة الصهيونية. وقد وصل هذا التضخم حسب البيانات الاسرائيلية الرسمية الى ١٥٠٪، ويمكن لأي اقتصادي أن يتصور سوء الوضع الاقتصادي لبلد يبلغ فيه التضخم هذه النسبة المستمرة في الارتفاع الذي يقابله انخفاض مستمر في قيمة وحدة العملة الاسرائيلية، التي كانت في عام ١٩٤٨ تساوي ديناراً أردنياً، أو جنيهاً استرلينياً، وأصبحت الآن تساوي ١/١٠٠ من الدينار الأردني، أما قوتها الشرائية، فانها تخسر سنوياً ما يعادل ٩٤٪ بالنسبة للدولار، و ١٠٤٪ بالنسبة للاسترليني، هذا فضلاً عن الديون الرسمية التي زادت عن ١٨ دولار. ولهذا كله علاقة بارتفاع حجم الضرائب على الفرد العادي، والتي تبلغ أقل نسبة منها ٤٥٪ من الدخل، وعلاقة ذلك بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية، مثل انتشار المافيا المنظمة، وسرقة الأموال العامة، والرشوة التي أصبحت الآن ظاهرة في مؤسسات الدولة، كما أوضح ذلك ناخوم غولدمان في أكثر من مناسبة. وهناك، الى هذا وذاك، الاعتماد الكلي في ميزانية الدولة، وعدم افلاس الخزينة، وبناء القوات المسلحة على المساعدات الخارجية، وخاصة مساعدات الحكومة الأميركية الرسمية وشبه الرسمية (الأموال المقتطعة من الضرائب).

ان التاريخ لم يقدم مثلاً واحداً، استمر فيه وجود دولة، يعتمد اقتصادها، بشكل أساسي، على المساعدات الخارجية، من حيث حجم المساعدات أولاً، ومن حيث استمرارها الى الأبد ثانياً.

لقد انخدعت الاشتراكية الدولية، منذ الأربعينات، بفكرة المستعمرات الجماعية الصهيونية (الكيبوتس)، الا أن النتائج التي ترتبت على عدوان عام ١٩٦٧، ثم التحول المفاجيء لصالح الفكر الاقتصادي الرأسمالي القديم الذي يمثل انتصار بيغن في الانتخابات، ثم الدراسات الحقيقية التي تمت للطبيعة الاقتصادية الاجتماعية لنظرية الكيبوتس قد غيرت في نظرة الاشتراكية الدولية، لأنها أدركت أن الكيان الاقتصادي الصهيوني لم يمثل الحل الاقتصادي الذي كانت ترجوه الاشتراكية الدولية، بل رأت أنه تابع مطلق للرأسمالية الأميركية. كما أن نظرية العمل في الكيبوتس تقوم على نظرية السخرة (العمل بلا أجر لصالح السيد) والسيد هنا هو اتحاد نقابات الهستدروت، التي تمثل كياناً اقتصادياً من ضمن الكيان الرأسمالي القديم، والتابع في آن واحد لواشنطن. ومثل هذا الاقتصاد لا يملك قدرته الذاتية على الاستمرار.

(ج) العنصر السكاني (العدد والجنس): عند تفحص هذا العامل يبرز في المقدمة انخفاض مستوى التوالد الطبيعي لدى اليهود في الكيان الصهيوني (١,٣٪)، مقابل نسبة التوالد الطبيعي لدى غير اليهود من الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني وخارجه (٤,٨٪). ان عدد الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين داخل الكيان الصهيوني، ضمن خط الهدنة الذي كان قائماً قبل عدوان عام ١٩٦٧، قد تضاعف خمس مرات في ثلاثين سنة؛